فلا شفعة له وقال الحسن بن زياد اذا بيعت دار لها شفيع والباب والمشتري حاضران فسلم بذلك الشفيع فاشهد انه على شفعته ثم أكذ عن الطلب فلم يخاصم فان مكث بعد ذلك شهرا او اكثر لم يكن له شفعة الا ان يكون القاضي عليلا او غائبا فان له في ذلك عذرا وهو على شفعته ابدا اذا جلس القاضي وذلك على قياس ابي حنيفة وزفر وابي يوسف وبه نأخذ وحكي عن ابي يوسف انه قال هو على شفعته ما لم يمكنه التقدم الى القاضي بقدر ما يطرح رقعته قال وهذا قول ابي يوسف وقال زفر ما بينه وبين شهر وقال الخصاف عن ابي حنيفة انه قال في الشفيع اذا اشهد ابدا اذا اشهد وقال بن سماعة في نوادره سمعت ابا يوسف قال في الشفيع اذا اشهد على طلب الشفعة ثم لم يخاصم ولم يتقدم الى القاضي في الشفعة في مثل ما يقدر على التقدم الى القاضي فيه فقد بطلت شفعته قال وان اشهد على الطلب ثم تقدم الى القاضي مرة او ثلاثا فهو على شفعته وقال بن رستم عن محمد اذا هو اشهد ثم مكث شهرا بطلت شفعته الا ان يكون عذر حبس او مرض لا يقدر ان يركب قال ولا يصدق على العذر بقوله الا ان يعلم ذلك منه وقال هشام سألت محمدا عن قول ابي حنيفة فيمن طلب الشفعة عند غيبة القاضي ثم سكت قال هو على شفعته ابدا ما لم يقر بالنسيان قد تركتها وكذلك قول ابي يوسف قال محمد وبه نأخذ في قول فان سكت بعد الطلب شهرا بطلت شفعته الى هنا لفظ الكرخي في مختصره قال القدوري في شرحه فحصل من هذه الروايات ان عند ابي حنيفة اذا اشهد لم تسقط الشفعة بالتأخير الا ان يسقطها بلسانه وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف وقال في الرواية الاخرى اذا ترك الخصومة الى القاضي في زمان يقدر فيه على الخصومة بطلت شفعته ولم يوقت وقال محمد رحمه الله في ظاهر الرواية اذا اشهد شهرا من غير عذر بطلت شفعته قال ابو الحسن وهو قياس قول ابي حنيفة الى هنا لفظ القدوري رحمه الله وجه قول محمد ان الشفعة لو لم يسقط بالتأخير لزم الضرر بالمشتري والضرر مرفوع شرعا لانه لا ضرر ولا ضرار في الاسلام بيانه انه لو جاز تأخير الخصومة ابدا لامتنع المشتري عن التصرف بالبناء والغرس مخافة نقض الشفيع وهذا ضرر لا محالة الا ترى ان الشفيع لو شاء نقض البناء والغرس وقلعهما كان له ذلك ولا يجاب المشتري بالقيمة وهذا ضرر بين وجه قول ابي حنيفة وزفر ان الشفعة حق ثابت للشفيع ودفع الضرر عنه كما لم يجز الحاق الضرر بالمشتري ايضا لم يجز الحاقه بالشفيع فوجب التأخير الى شهر لان ما دونه في حكم الكثير وما دونه في حكم اليسير بدليل ان الشهود ينتدبون بالملك غبا شاهرة اليد وجب ان يقضي بالشفعة لاهلها ولنا ان البلد ظاهر الملك والظاهر يدفع به الدعوى ولا يستحق به على الغير فلو قضي بالشفعة بظاهر

شهد امين غير عدل بطلت شفعته لان الشفعة انما تسقط بالتأخير لتقريطه في الطلب فاذا كان عذر مانع من الطلب لا يكون التأخير تقريطا ووجه قول ابي يوسف انه اذا ترك الطلب في مجلس من مجالس القاضي دل ذلك على الاعراض فيبطل شفعته وقال القدوري في شرحه ولم يقدر ابو يوسف التأخير بعذر ادر بل جعله على ما يراه القاضي لان ذلك يختلف باختلاف الاحوال ووجه قول ابي حنيفة ان المطالبة حق متعلق بعقد البيع فلا يسقط بعد استقراره بالتأخير كالرد بالعيب والجواب عن دفع الضرر فنقول اذا دفع الضرر عن الشفيع واجب وان ادى ذلك الى ضرر المشتري الا ترى ان احتراز الملك من ضرر به ومع هذا يجوز ولهذا اذا كان الشفيع غائبا فاخر المطالبة لا يسقط الشفعة مع لزوم الضرر بالمشتري فكذا اذا كان الشفيع حاضرا فاخر لان الضرر يلزم على كلا التقديرين ثم لم يعتبر الضرر في الغيبة فينبغي ان لا يعتبر في الحضرة ايضا واما عدم قدرة المشتري على البناء والغرس فلا يلزم ابا يوسف لان الشفيع عنده يأخذ بالقرب وقيمة البناء والغرس فلا ضرر اذن وكذا لا يلزم ابا حنيفة لانه ضرر التزمه المشتري بدخوله في العقد **قوله** وجه قول ابي حنيفة وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى وهذا الذي ذهب اليه صاحب الهداية هو الذي اختاره الطحاوي في مختصره والكرخي اخذ برواية الشهر الا ان يكون القاضي عليلا او غائبا **قوله** قال واذا تقدم الشفيع الى القاضي فادعى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اعترف بملك الذي يشفع به والا كلفه اقامة البينة اي قال القدوري في مختصره وذلك لان الشفيع لا يكون خصما للمشتري حتى يكون له ملك يتحقق به الشفعة وهذا المعنى لا يعلمه القاضي فلا جرم يسأل المدعى عليه وهو المشتري فان اقر بملك الشفيع الذي يشفع به صار خصما وان انكر المشتري ملك الشفيع وقال الدار التي في يدي ليست له وانما هو ساكن فيها كلف القاضي الشفيع اقامة البينة على ان الدار التي هو فيها ملكه ليثبت كونه خصما لان الخصومة في الشفعة فرع على ثبوت السبب وهو الجوار او الشركة فاذا لم يثبت لم يصح اثبات ما هو فرع عليه وقال زفر وهو احد الروايتين عن ابي يوسف ليس عليه اقامة البينة على الملك لان اليد دليل على الملك الا ترى ان الشهود ينتدبون بالملك غبا شاهرة اليد وجب ان يقضي بالشفعة لاهلها ولنا ان البلد ظاهر الملك والظاهر يدفع به الدعوى ولا يستحق به على الغير فلو قضي بالشفعة بظاهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)